مجلة الإحياء، المجلد: 19، العدد: 22، سبتمبر 2019، ص - ص: 261 - 292
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

إحياء منهج التدليل في التصنيف الفقهي المالكي المعاصر: الضرورة - الصور - والمتطلبات

Revival of the argumentation approach in Al - Maliki 's contemporary jurisprudential authorship :exigency - cases - and requirements

د/ جميلة قارش
كلية العلوم الإسلامية - جامعة باتنة 1
Nora.k73@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2019/04/20 **تاريخ القبول: 2019/05/28**

الملخص:

إن أهم دعامة ترتكز عليها أحكام الفقه الإسلامي وترتبط بها ارتباطا وثيقا هي الأدلة الشرعية، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتعالج مسألة إحياء منهج التدليل في التصنيف الفقهي المالكي المعاصر، وذلك من خلال إبراز ضرورة إحيائه وتفعيله في عصرنا، وبيان أهم الفوائد التي يحققها في الفقه الإسلامي، مع تأكيد أصالة هذا المنهج في المذهب المالكي خاصة لدى المتقدمين، حتى وإن شاع عن المذهب غلبة منهج التجريد فيه لدى المتأخرين لأسباب بينتها الدراسة.

كما ركزت الدراسة على تفصيل صور إحياء منهج التدليل في المصنفات المالكية المعاصرة، مبرزة متطلبات ونماذج كل صورة من هذه الصور، وقد تم التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات تضمنتها خاتمة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: منهج التدليل؛ الإحياء؛ المصنفات المالكية المعاصرة؛ الصور؛ المتطلبات.

Abstract :

The lawful argumentations are the most important brace on which the rulings of Islamic jurisprudence are based and clamps tightly together. Hence, the current investigation explores the issue of reviving the argumentation approach in Al- Maliki 's contemporary jurisprudential authorship by highlighting the need to revive and activate it in our era. By stating the most important benefits achieved in Islamic jurisprudence, we confirmed the authenticity of this approach in the Maliki's doctrine especially for the precedents even if it is common for the doctrine the predominance of the abstraction approach in the latecomers for reasons investigated by the study.

Moreover, the research focuses on elaborating cases of reviving the argumentation approach in Maliki 's contemporary authorship highliting the requirements and models of each of these cases. Consequently, on the basis of the data emanated from the study, a number of results and recommendations were provided in the conclusion of the investigation.

Key words: Argumentation approach, Revival, Maliki 's contemporary authorship, cases, requirements

مقدمة:

إن المتمعّن في مفهوم الفقه الإسلامي يجد أن الدعامة الأساسية التي بُنيت عليها أحكامه هي الأدلة الشرعية، مما يؤكد على أن ربط الفروع الفقهية بأصولها وأدلتها الشرعية مطلب شرعي ومقصد مطلوب في الشريعة الإسلامية.

والمذهب المالكي أحد أشهر المذاهب الإسلامية المعتمدة في الفقه الإسلامي، وهو من أصحها وأعدلها في الأحكام والفتوى، غير أن كثيرا من العلماء أشاعوا عنه تهمة تجريد فقهه عن الدليل، وكونه أقل المذاهب اعتمادا على منهج التدليل سواء عند المتقدمين أو المتأخرين، مما نحا بكثير من العلماء

المعاصرين- خاصة منهم المنتسبون إلى المذهب- إلى محاولة التحقق من هذه التهمة ومحاولة إبراز منهج التدليل وإحيائه في المذهب المالكي.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتعالج إشكالية رئيسة مفادها: هل هناك ضرورة تدعو إلى إحياء منهج التدليل في التصنيف الفقهي المالكي المعاصر؟ وما هي صور ومتطلبات هذا الإحياء؟

وتبرز أهمية الدراسة من خلال موقع الفقه الإسلامي في الحياة الإسلامية، فهو بمثابة القلب النابض فيها، باعتبار أحكامه عملية ترتبط بواقع الأفراد والمكلفين، ومن هنا كان لا بد من تحصيل أحكامه وطلبها من أدلتها الشرعية التفصيلية التي تُعد هي أساس الحكم وطرازه، فالحكم أو الفتوى الفقهية من غير دليل كشجرة من غير جذور.

وتزداد أهمية منهج التدليل للفروع الفقهية في عصرنا مع ازدياد وعي أفراد المسلمين -خاصة منهم طلبة العلم الشرعي- بضرورة إسناد الفقه للدليل، فلا يُقبل حكم ولا تلقى فتوى قبولا لديهم إلا إذا اقترنت بالدليل، كما أن الحديث عن إحياء هذا المنهج هو في المذهب المالكي أكثر المذاهب انتشارا ووسطية.

وتهدف الدراسة إلى تجديد الدعوة إلى ضرورة إحياء منهج التدليل في المذهب المالكي، سواء في التعامل مع المختصرات المجردة بحثا عن التدليل لها، أو حتى مع المصنفات المدللة من خلال تصحيح الاستدلال وعدم الاقتصار على الأدلة النقلية النصية فقط، بل الاستعانة بالاستدلال العقلي؛ لأنه من أوجه التدليل للفروع.

كما تهدف الدراسة أيضا إلى إعادة صياغة الفقه المالكي في عصرنا صياغة تقوم على منهج التدليل، سواء من خلال إحياء المدونات القديمة أو في التصنيف المعاصر، وإثبات أصالة هذا المنهج في المذهب المالكي.

أما عن الدراسات السابقة في الموضوع: فأغلب من كتبوا عن منهج التدليل في المذهب المالكي؛ إنما تحدثوا عن غلبة منهج التجريد في المذهب

وخاصة عند المتأخرين، ومحاولتهم استبعاد تهمة تجريد فقه المذهب عن الدليل ومن هذه الدراسات:

- منهج كتابة الفقه المالكي بين التجريد والتدليل لبدوي عبد الصمد الطاهر، وهو كتاب من منشورات دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي.
- الفقه المالكي بين التدليل والتجريد - نحو منهج معاصر للإصلاح المذهبي- لمحمود سلامة محمد الغرياني، وهي ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الأول القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي المنعقد بدبي في الفترة ما بين 13-19 محرم 1424ه الموافق ل:16- 20 مارس 2004م.
- المتأخرون بين التجريد والتدليل للصادق بن عبد الرحمن الغرياني، وهي ورقة مقدمة لنفس الملتقى السابق: القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي.
- التدليل في مذهب الإمام مالك وأثره في التجديد الفقهي لديارا سياك، وهي ورقة بحثية منشورة ضمن الأعمال الكاملة لمؤتمر الإمام مالك 1435ه-2013م.

وتأتي هذه الدراسة للحديث عن إحياء منهج التدليل في التصنيف المالكي المعاصر، بإبراز ضرورته وصوره ومتطلباته، وهو ما لم تتعرض له تلك الدراسات.

أما منهجية الدراسة؛ فإن طبيعة الموضوع وعنوانه فرض علينا اعتماد المنهج الوصفي، مع الاستعانة بالقواعد المنهجية التالية:

- **التحليل**: وذلك عند التعرض لمفاهيم منهج التدليل ومنهج التجريد، ومحاولة تفكيكها وتبسيطها وربطها بالفقه المالكي.
- **الاستقراء**: من خلال محاولتنا تتبع المصنفات المالكية المعاصرة التي اهتمت بإحياء منهج التدليل، وكذا محاولة استقراء صور ومتطلبات هذا الإحياء.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة:

الأول تناول مفهوم منهج التدليل وما يقابله من منهج التجريد، ثم الحديث عن ضرورة إحيائه والفوائد التي يحققها في عصرنا.

الثاني تحدث عن واقع منهج التدليل في المذهب المالكي بين المتقدمين والمتأخرين، من خلال بيان أصالة هذا المنهج في المذهب عند المتقدمين وغلبة منهج التجريد عليه عند المتأخرين، ثم أعقبته بأسباب غلبة منهج التجريد لدى المتأخرين.

الثالث فصلت فيه صور إحياء منهج التدليل في المصنفات المالكية المعاصرة ومتطلباته وبعض نماذجه فجاءت الصورة الأولى عن التدليل للمختصرات والمصنفات المجردة عن الدليل –متطلباته ونماذجه. بينما جاءت الصورة الثانية عن التدليل بتخريج الأحاديث وتصحيح الاستدلال في المصنفات المدللة – متطلباته ونماذجه.

أما الصورة الثالثة فعن التصنيف المدلل المستقل – متطلباته ونماذجه.

أولا/ مفهوم منهج التدليل وضرورة إحيائه في عصرنا:

أ- التعريف بمنهج التدليل:

المنهج لغة واصطلاحا: أما المعنى اللغوي للمنهج فأصله من الفعل نَهَجَ، ويقال:نَهَجَ فلان الأمر نَهْجًا؛ أي أبانه وأوضحه، ونَهَجَ الطريقَ: سلكه، وأَنْهَجَ الطريقُ: وضح واستبان، وصار نهْجا واضحا بيّنا، والمنهج بفتح الميم وكسرها هو النّهج والمنهاج؛ أي الطريق الواضح المستقيم.[1] ومن معانيه أيضا الخطة المرسومة[2].

أما **اصطلاحا**: فعُرّف تعريفات متعددة أشهرها:

المنهج هو: "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين"[3].

المنهج هو: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل، وتحدّد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"[4].

وإن كان المعنى الذي سنسطصحبه معنا في معنى "منهج التدليل" كمركب هو المعنى الجامع بين اللغة والاصطلاح، وهو الطريق الواضح المؤدي إلى الغرض.

ب- التدليل لغة واصطلاحا: أما التدليل لغة فأصله من الفعل دَلَّ على الشيء يَدُلُّه دلاّ ودِلاَلَة: سدّده إليه، والدِّلِيل: ما يُستدل به[5]، كما أن الدليل هو المرشد إلى المطلوب[6]. والتَّدْلِيل مصدر دَلَّلَ يُدَلِّل تدليلاْ، ودَلَّلَ على المسألة أقام الدليل على صحتها، وأثبتها بالدليل[7].

أما التدليل اصطلاحا: فلا يبتعد عن معناه في اللغة؛ إذ هو في الاصطلاح الفقهي:" إقامة الأدلة من الكتاب والسنة وما يرجع إليهما من الأصول المستنبطة على أحكام المسائل الفقهية والفتاوى العلمية"[8]. أو هو: "إيراد الأدلة الشرعية في الكتب الفقهية مقرونة بالأحكام والمسائل، سواء تقدمت الأدلة على الأحكام أو تأخرت عنها"[9].

ج- منهج التدليل: مما سبق من تعريف المنهج والتدليل لغة واصطلاحا؛ يكون تعريف منهج التدليل كمركب هو: "طريقة في التأليف الفقهي تقوم على تأصيل المسائل الفقهية والاستدلال لها من خلال ربط الفقه بأدلته من الكتاب والسنة والآثار والنظر"[10].

د- بين التدليل والاستدلال: يقول الآمدي: "الاستدلال هو طلب الدليل ويطلق عند الفقهاء تارة بمعنى ذكر الدليل، سواء كان الدليل نصا أو إجماعا أو قياسا، ويُطلق تارة أخرى على نوع خاص من أنواع الأدلة"[11]، فالمعنى الأول للاستدلال هو مرادنا من التدليل في الفقه الإسلامي، لأن المعنى الثاني هو المعنى الأصولي للاستدلال والذي جعله علماء الأصول هو: "التفكر في حال المنظور فيه طلبا للعلم بما هو نظر فيه، أو لغلبة الظن إن كان مما طريقه غلبة الظن"[12].

وأخيرا فإن المراد بالتدليل الفقهي هو البحث عن الدليل لأجل استحضار أدلة قول فقهي معيّن، ونحن إذ نركز على هذا المعنى للتدليل، نبيّن أن مراتب طلب الدليل على المسائل ثلاثة[13]:

- هناك البحث عن الدليل بهدف الوصول إلى الحكم الشرعي غير المعلوم.
- وهناك البحث عن الدليل بهدف الترجيح أو التأكد من موافقة الاستنباط الفقهي لقواعد الاستدلال الشرعية.
- وهناك البحث عن الدليل لا للاجتهاد ولا للترجيح؛ وإنما للتدليل، وهو مرادنا من التدليل للمسائل الفقهية. ولعل المرتبتين الأولى والثانية تدخلان في المعنى الأصولي للاستدلال، لا معناه الفقهي المرادف للتدليل.

2- التعريف بمنهج التجريد:

أ- التجريد لغة: أصل الكلمة من جَرَدَ الشيء يَجْرُدُهُ جَرْدًا، وجَرَّدَهُ: قَشَّرَهُ، وجَرَدَ الجلد يَجْرُدُهُ جَرْدا: نزع عنه الشعر، والتجريد: التعرية من الثياب، ويُقال: الجريدة أي السعفة التي تُقشَّرُ من خوصها، وكل شيء قشّرتَه عن شيء فقد جرّدته عنه[14].

ب- التجريد اصطلاحا: التجريد في اصطلاح الفقهاء هو:" تخلية المؤلفات الفقهية عن الأدلة الشرعية، أو بمعنى تعرية المسائل الفقهية عن أدلتها الشرعية"[15].

ج- منهج التجريد: بما أن تعريف المنهج مرّ معنا في التعريف بمنهج التدليل؛ فإن التعريف بمنهج التجريد كمركب هو: "طريقة في كتابة الفقه تقوم على تجريد الفقه عن أدلته التفصيلية، وعدم ربط مسائله بها"[16]، وبمعنى آخر هو:" منهج في كتابة الفقه يقوم على ذكر الفروع عارية عن أدلتها ومآخذها، وهذا المنهج غالبا ما يُتوسل به في صياغة المتون الفقهية المختصرة"[17].

د- علاقة منهج التجريد بمنهج التدليل: مما سبق يتبيّن أن علاقة التجريد بالتدليل علاقة مقابلة، فهما متضادان، ذلك أن الحكم إما أن يكون مُحلّى بدليله، وهو التدليل، وإما أن يكون مُجردا عنه، وهو التجريد[18]، وكما يقال

بالأضداد تُدرك المعاني، فيتضح ويتأكد معنا معنى التدليل أكثر بمعرفة معنى التجريد.

3- ضرورة إحياء منهج التدليل في عصرنا وفوائده:

أ- ضرورة إحياء منهج التدليل وأهميته: إن قيمة الفقه ووزنه مرتبط بما استند إليه من أدلة وأصول، ذلك أن منهج التدليل هو روح الفقه وزينته، ولعل أكثر ما يتضح ذلك هو في تعريف الفقه المشهور" العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية"، والذي يؤكد على الترابط الوثيق بين الفروع الفقهية (الأحكام الشرعية) وأدلتها على اختلاف أنواعها النقلية والعقلية، المتفق عليها والمختلف فيها، كما أن هذا المنهج هو منهج النبي -صلى الله عليه وسلّم- وصحابته الكرام الذين كانت تقترن فروعهم وفتاويهم بالدليل.

ولقد أصبح إحياء هذا المنهج ضرورة في عصرنا عصر النهضة الفقهية الحديثة، وتتجلى هذه الضرورة من خلال ما يلي:

- كونه المنهج الذي يستوعب أحكام النوازل الفقهية بتخريجها وقياسها على تلك الأدلة، خاصة وأن الفروع المجردة متناهية و الحياة الفقهية متجددة، كما أن من أهم مراحل النظر في النوازل الفقهية مرحلة التدليل بعد التصوير والوصف للمسألة، باعتبار التدليل هو استحضار الأدلة والشواهد بما فيه النقول الفقهية من الأصول والقواعد وأقوال الأئمة، حتى وإن لم تكن الأخيرة أدلة حاكمة، بل مفسرة ومقاربة للدليل[19].
- إن منهج التدليل يعتبر من أهم متطلبات التجديد الفقهي الذي ينسج الأحكام في ضوء التدليل لها من النقل والتعليل لها من العقل، فأضحى التدليل بدل التجريد ركنا للتجديد، خاصة وأنه من أهم مسالك الوصل بين الفقه والحديث لأجل تجديد الخطاب الفقهي[20].
- إن تقديم التدليل على التجريد يُعد من أهم ضوابط الفتوى في عصرنا، خاصة وأن من أهم أوجه الخلل والاضطراب في الفتوى اضطراب المنهج، وهو العراء عن التدليل والتعليل[21].

من هنا لا بد من التنبيه على ضرورة مسايرة عصرنا الذي نعيش فيه، وهو عصر عمّت فيه صحوة إسلامية نبّهت إلى ضرورة الأخذ بما قامت عليه الأدلة من الأحكام الشرعية، بدليل إقدام طلبة العلوم الشرعية على الكتب الفقهية التي يجدون فيها المسائل مصحوبة بالدليل، وإعراضهم وانصرافهم عمّا كان منها مجرّدا من الدليل، أو استثقلوه على الأقل، مما يؤكد على ضرورة أن يحمل العلماء - خاصة أتباع المذاهب- مشعل إحياء هذا المنهج، وبالخصوص أتباع المذهب المالكي الذي غلبت على مختصراته في عصر المتأخرين منهج التجريد الذي ربما كانت له مسوغات في ذلك العصر، إلا أنه في عصرنا لم يعد مقبولا لا في مجال الدراسات و البحوث العلمية، ولا في مجال التعبد والتدين تغييب منهج التدليل؛ لأنه وحده الكفيل بأن يقرّب الأحكام الشرعية إلى نفوس الناس[22].

والدعوة إلى إحياء منهج التدليل ظلّت متجددة على مرّ العصور بسبب ما أفرزه منهج التجريد من جمود وتقليد وبعد عن روح الفقه الحقيقية، ولعل هذه الدعوة نستشفها من قول الإمام العز بن عبد السلام: "ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه؛ بحيث لا يجد لضعفه مدفعا ومع هذا يقلّده فيه ويترك من الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبه جمودا على تقليد إمامه"[23]. وهي الدعوة التي أكدّها ابن القيّم في قوله: "عاب بعض الناس ذكر الاستدلال في الفتوى، وهذا العيب أولى بالعيب، بل جمال الفتوى وروحها هو الدليل، فكيف يكون ذكر كلام الله ورسوله- صلى الله عليه وسلّم- وإجماع المسلمين وأقوال الصحابة - رضوان الله عليهم- والقياس الصحيح عيبا"[24].

ب- فوائد منهج التدليل: ولأن منهج التدليل غايته خدمة الفقه الإسلامي؛ فإن له فوائد جليلة يمكن جمعها في ما يلي[25]:

- أن التدليل للفروع بالكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس الصحيح، هو روح الفقه وجماله، وطراز الفتوى وحليتها، وبالتالي قطع حجة الخراصين والمرجفين والجاهلين الذين يدّعون على فقه المذاهب أو بعضها أنها بغير

دليل، أو مصادمة لكتاب الله وسنة رسوله- صلى الله عليه وسلّم- بعد أن يُخرّج هذا الفقه في ثوب جديد مسنود بالأدلة على اختلاف أنواعها.

- العودة بالفقه إلى مسلك التأصيل من خلال بناء فقه مدلّل، وذلك ببيان مآخذ الأحكام وأدلة الفروع، وتصنيف تلك الأدلة إلى مقبول يُعمل به، ومردود يُطرح ولا يُلتفت إليه، مما يمكّن للفقه الصحيح معنى وشكلا، ظاهرا ومقصدا، خاصة في المذهب المالكي لأجل تخليصه من منهج التجريد الذي علق به في عصر المتأخرين.

- إضفاء الشرعية على كلام الفقيه أو المفتي، وإقامة الحجة على طالب الفقه أو المستفتي، وطمأنة المقلد غير المؤهل للترجيح إلى التزام مذهبه بالأسانيد الشرعية التي أوجب الشارع الاستنباط منها؛ مما يُوفر الثقة بالفقه الإسلامي بعد أن يُخرّج في صورة جديدة محلاة بالدليل، خاصة في نظر من كانوا يظنون أنه مجرّد آراء وفتاوى لرجال مثلهم.

- إعطاء أهل الترجيح في المذهب فرصة للاطلاع على الآراء الفقهية مدلّلة للنظر في مدى رجحانها، وهو ما يُشكل إسعافا أيضا لمن يقومون بدراسات فقهية مقارنة لقضايا شرعية في مختلف المجالات، وخاصة المستجدات التي يتطلب الحكم عليها بحثا عن أدلة المذاهب الفقهية وأدلة آراء علمائها، بما يكون مستندا لهم في رأي أو قضية لأجل ترجيح حكمها.

- إن بثّ الدليل وربط الفرع الفقهي به - خاصة منها أدلة القرآن والسنة - يجعل العالم والسامع يشعر دائما أنه متّبِع، وأنه مسوق بنصوص الشرع وهديه، لا بهواه وتعصبه، فيكون هذا الشعور مدعاة للاستجابة والامتثال، كما أن منهج التدليل يقوي الجانب الإيماني والاعتقادي عند ذوي الالتزام المذهبي، من خلال تنبيههم أن إمامهم كاشف عن حكم الله ومنبئ به، وليس منشئا له، وأنه يُحاكم في اجتهاده وفتاواه إلى منهج الشريعة الإسلامية في الاستدلال والاستنباط.

ثانيا: واقع منهج التدليل في المذهب المالكي بين المتقدمين والمتأخرين:

ويتضح لنا ذلك من خلال الحديث عن أصالة هذا المنهج في المذهب المالكي وخاصة عند المتقدمين، ثم إبراز أهم الأسباب التي تقف وراء حلول منهج التجريد بديلا عنه لدى المتأخرين.

أ- منهج التدليل منهج أصيل في المذهب المالكي: لقد شاع عن الكثير من العلماء أن المذهب المالكي أكثر المذاهب ميلا إلى منهج التجريد، وكذا خلو مسائله وفروعه عن الدليل، بل حاول البعض إثبات ذلك والبحث عن الأسباب، غير أن الاستقراء التاريخي للمذهب يجعل هذا الاتهام رهين مرحلة زمنية معينة أُخرِج فيها المذهب المالكي بشكل مبتور لا يُعبّر عن كافة مدارسه، ولا مختلف مراحله، بل ولا حتى من كافة علمائه[26]، يقول الجكني الشنقيطي: "وقد كانت فروع المذهب المالكي من أكثر الفروع جريا على الأدلة، لا يُماثله في ذلك أي مذهب من المذاهب المدونة فروعها، ذلك أن مذهبي الشافعي وأحمد معروفان بأنهما أهل الحديث، ومذهب أبي حنيفة معروف بالرأي، وقد جمع مذهب مالك الأخذ من الكتاب والسنة والقياس...ولما كان أصحابنا اشتغلوا في تدوين الأحكام بالاكتفاء بنسبتها إلى القائل بها من شيوخهم دون استجلاب أدلتها، ثقة منهم بهم، واعتمادا على قاعدة هي قولهم: أن الناقل أمين ما لم يثبت عدم ذلك"[27].

من هنا فمنهج التدليل منهج أصيل في المذهب المالكي منذ نشأته وتأسيسه على يد إمام دار الهجرة مالك بن أنس الذي تعتبر مدرسته ومذهبه جامعا بين علمي الحديث والفقه؛ بل جل فتاواه وإجاباته الفقهية كانت مستنبطة من نصوص الكتاب والسنة، مرسيا بذلك منهج التدليل للفروع، مرشدا إلى قواعد النظر، وقد سار المتقدمون من المذهب على هذا المنهج مقرنين فروعهم ومسائلهم الفقهية بأدلتها[28]، ولأهمية كتب المتقدمين وقيامها على التأصيل والتدليل؛ فقد جعلها الشاطبي هي المعتمد لدى طالب العلم إذ يقول: "أن يتحرّى كتب المتقدمين من أهل العلم؛ فإنهم أقعد به من غيرهم من المتأخرين... فلذلك صارت كتب المتقدمين وكلامهم وسيرهم أنفع لمن أراد الأخذ بالاحتياط في

العلم على أي نوع كان وخصوصا علم الشريعة الذي هو العروة الوثقى، والوزر الأحمى"[29].

ولعل مدرسة العراق المالكية كان لها السبق دون منازع في الاحتجاج للفقه المالكي؛ إذ ساعدها في ذلك عاملان أساسيان هما[30]:

- الحركة العلمية في بغداد؛ إذ كان بها معترك النّزال ومجالس النظّار وميدان التنافس.
- فقهاء المالكية المتقدمون بالعراق كانوا جميعهم حملة آثار، ورواة سنّة، و هو ما يتضح من أعلام المدرسة.

ومع قدوم عصر المتأخرين وظهور المختصرات أضحت مصنفاتهم تعج بالمسائل الفقهية مجرّدة عن الدليل لغرض الاختصار والتيسير، فحلّ منهج التجريد بديلا عن منهج التدليل في تدوين الفقه المالكي، وهذا المنهج وإن جرى اعتماده في كل المذاهب الفقهية؛ إلا أن الكثير نسبه إلى المالكية، مع أنه شاع عند المتأخرين منهم فقط، حين تحوّل اهتمامهم إلى تلخيص ما في الأمهات وشرحه وتحليله والتعليق عليه، وقد بدأ عصر التجريد بدلا من التدليل مع كتاب " ابن أبي زيد القيرواني" الرسالة، وأكثر ما تجلى مع ظهور المختصر الخليلي وشروحه التي ذاع صيتها بين مختلف الفئات، وهي خالية من الدليل[31].

من هنا نجد أن المختصرات - وخاصة منها مختصرات المدونة- قد لعبت دورا بارزا في غلبة منهج التجريد لدى المتأخرين، ما حرم الفقه المالكي في هذه المرحلة من الدليل، وصُرفت الهمم عن الاحتجاج على المسائل إلى البحث عن المشهور بالمصطلح المتأخر والاكتفاء به.

ومع غلبة منهج التجريد في عصر المتأخرين؛ إلا أن هذا المنهج شكّل طريقة ومنهجا مغايرا في كتابة وتدوين الفقه الذي توسل من خلاله أصحابه صياغة متون فقهية مختصرة تقتصر على المشهور والراجح في المذهب دون دليل ولا تعليل، مع أن الكثير منهم كانوا على علم بأدلة مذهبهم التفصيلية،

وكانت حاضرة في أذهانهم وهم يدونون كتبهم، فمختصراتهم هذه لم تبن على فراغ؛ ولكن غلب عليها التجريد لمسوغات عندهم[32].

ولكن سرعان ما انقشع ضباب التجريد عن المذهب المالكي مع ظهور مدونات وتآليف من باب التأليف الفقهي المدلّل، كمؤلفات ابن عبد البر: الاستذكار والتمهيد، وكتب عبد الوهاب البغدادي: المعونة والتلقين، ومؤلفات ابن رشد الجد: المقدمات والبيان، وكذا الذخيرة للقرافي، وغيرها من المدونات، وهو ما يدل على أصالة التدليل في المذهب المالكي، وأن ما أُشيع عنه أنه أكثر المذاهب تجريدا غير مسلّم به، باعتبار أن ما ساهم في اتهام المدرسة المالكية بذلك هو كون التراث الفقهي المدلّل الذي أنتجته مدرسة العراق -المتقدمون منهم والمتأخرون- لا وجود له اليوم بين أيدي الناس، إذا ما استثنينا مؤلفات القاضي عبد الوهاب، ولم يبق منها سوى أوراق قليلة مبعثرة في خزائن المخطوطات، وبذلك يُعلم عِظم الرزية التي أُصيب بها المالكية في دواوينهم الأولى[33].

ب- أسباب غلبة منهج التجريد على منهج التدليل عند المتأخرين: إذا كنا قد توصلنا إلى أن الاتهام الذي طال المذهب المالكي بكونه مذهبا مجرّدا عن الدليل هو رهين فترة ظهور المختصرات في عصر المتأخرين، فإن هناك أسباب وعوامل وراء غلبة هذا المنهج أهمها:

ظهور الاختصار والمختصرات: إن ما وقع من الاختصار في كتب الفقه المالكي كان له الأثر الكبير في توجيه منهج كتابة هذا الفقه إلى اتجاه التجريد بدل التدليل، حتى مع صدق مقصد أهله الذين قصدوا منه أمرين:

الأول: تقليل الألفاظ تيسيرا للحفظ.

الثاني: جمع ما في كتب المذهب من الفروع ليكون أجمع للمسائل.

ولقد أسهم أمر المختصرات بقوة في إقصاء أدلة الفروع الفقهية عن كتب الفقه المالكي، وترسيخها لمنهج التجريد في كتابته، خاصة وأن أكثر المختصرات لم تكتف فقط بتقليل الألفاظ في اختصارها للكتب المدلّلة، وإنما

زادت عليها حذف ما في هذه الكتب من الأدلة النقلية، أو حذف الكثير منها لأجل هذه الغاية، كما أنه قد يكون الكتاب المختصَر لا يحوي هو بنفسه إلا اليسير من الأدلة، فيأتي من يختصره ويحذف أدلته للاختصار، ويكون الأثر لذلك تجفيف المادة الفقهية بالمرة[34].

عدم وجود المنافس القوي في بيئات ومواطن انتشار المذهب المالكي: يعتبر العامل الثاني الذي ساعد على ترسيخ هذا المنهج وإشاعة القناعة به، خاصة في بعض بيئات المذهب المالكي ومواطن انتشاره، هو غياب المنافس القوي، خاصة في مصر وإفريقية التي انتشر بها المذهب المالكي وحلّ بديلا عن مذهب الأوزاعي ومذهب أبي حنيفة اللذين سبقا إليها، ولا سيما بعد ما تبناه بعض الحكام في الأندلس، ولا يغيب عنا التأثير القوي لهذا العامل في دعم منهج التأليف المجرّد عن الأدلة، باعتبار أن التنافس يحمل كلا من الخصمين على الاحتجاج لما يقول، وعلى ذكر دليله من النقل أومن النظر، مما يضطرهما إلى سلوك منهج قائم على تأصيل المسائل الفقهية والاستدلال لها ومقارعة الحجة بالحجة، فتكون تلك هي صبغة المؤلفات الفقهية، وهذا ما حصل مع المدرسة العراقية المالكية[35].

ضعف المصنفين في عصر المتأخرين في علم الحديث: إن أغلب المصنفين في الفقه المالكي في عصر المتأخرين كان لهم ضعف في علم الحديث، مما أثّر في الجانب الاستدلالي في الكتب المؤلفة، ولعلّ هذا العامل كان على العكس في عصر المتقدمين الذين كان أغلب علمائهم من المشتغلين بعلم الحديث، والمهتمين بالآثار، مما جعل توجههم تدليليا بدل التجريد، ونحن نعلم أن أكثر الاستدلالات على المسائل الفقهية تكون من السنة والآثار[36].

تعصب بعض المتمذهبين بمذهب مالك: إن هذا السبب هو ما جعل بعض المتمذهبين المتعصبين يدّعون ترجيح قول مالك في كل مسألة من مسائل الفقه ولو دون دليل أو مستند، ما أورث أثرا عكسيا متطرفا حمل البعض على الاتساع في دعوى خلو المذهب من الدليل، مع أنه ثبت تاريخيا أن

التعصب للمذهب إنما شاع في عصر المتأخرين، خاصة مع ظهور المختصرات وشروحها التي توجهت بالمذهب إلى منحى التجريد والتقليد[37].

ضعف الهمم وفتور العزائم في عصر المتأخرين: إن دعوى ما ترك الأولون للمتأخرين شيئا قد أثّرت بشكل قوي في عصر المتأخرين، فانصبّ أكثرهم على التقليد والتكرار، مما أورث ضعفا في الهمم وقصورا على الابتكار والإبداع ، فركنوا إلى مصنفات ومدونات المتقدمين يختصرونها ويُنقصون منها، دون أي إضافة أو تجديد.

ثالثا: صور إحياء منهج التدليل في المصنفات المالكية المعاصرة ومتطلباته:

وعيا بأهمية منهج التدليل وقيمته في الفقه الإسلامي، وتفعيلا وترجمة لدعوة الكثير من علماء الأمة إلى ضرورة إحيائه في عصرنا، وخاصة في المذهب المالكي بغرض إخراج فقهه إخراجا جديدا تُربط فيه الفروع بأدلتها، جاءت بعض المصنفات والمدونات المالكية المعاصرة متجهة اتجاه منهج التدليل ظهر في صور يمكن إرجاعها إلى ثلاثة بارزة وهي:

- التدليل للمختصرات والمصنفات المجرّدة عن الدليل.

- التدليل بتخريج الأحاديث وتصحيح الاستدلال في المصنفات المدلّلة.

- التصنيف المدلّل المستقل.

وسنتحدث عن هذه الصور موضحين متطلباتها، ومستعرضين نموذجين من المصنفات الفقهية المالكية المعاصرة في كل صورة.

1- التدليل للمختصرات والمصنفات المجردة عن الدليل - متطلباته ونماذجه- :

أ- توضيح الصورة ومتطلباتها: باعتبار أن الدليل هو الفيصل بين الملزم وغير الملزم من الأحكام الفقهية، والمذهب المالكي واقعيا هو غني بالأدلة، وإنما غاية ما يحتاجه فقه هذا المذهب هو العناية بالبحث عن هذه الأدلة والتحقق من وجودها، سواء في مصنفات أخرى مدلّلة، أو بالبحث عن الدليل حتى خارج المذهب في حالة عوز الدليل، خاصة وأن التدليل لا ينحصر فقط

في الأدلة النقلية (النصوص)، بل هناك أهمية للأدلة العقلية والأدلة المختلف فيها في الاستدلال للمذهب من كتب المذاهب الأخرى، وكذا تدليل المسائل المخرّجة تخريجا بذكر القياس الذي تم إجراؤه، إضافة إلى اعتماد دليل الأصل، أو الاستدلال بالقواعد الفقهية على الفروع المندرجة تحتها - حتى مع إقرار أن القواعد الفقهية لا يُستدل بها على الحكم ولكن تُدعّمه-[38].

وأيضا يمكن الاستفادة من تواصل المدرسة المالكية مع غيرها في مسألة التدليل، باعتبار أن هذه المدرسة لديها الكثير من الأحكام كانت نتيجة التلقي الخارجي عن أئمة غير المالكية، واعتماد فقه تلاميذ الإمام، خاصة منهم الذين تلقوا بعض المسائل من غير أئمة المذهب[39].

وخلاصة القول في هذه الصورة من إحياء منهج التدليل هو محاولة البحث عن الاستدلال للمختصرات أو المصنفات المجردة عن الدليل في المذهب المالكي، خاصة منها كتب المتأخرين التي استقر عليها اهتمامهم، وإخراجها في شكل مدلّل من خلال ربط فروعها ومسائلها بالدليل و بالطرق التي تقدمت آنفا.

ب- نماذجه: هناك اهتمامات معاصرة بالتدليل للفقه المالكي، وليس أدل على ذلك من المشروع الذي تبنته "دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث" بدبي بعنوان "الفقه المالكي بالدليل"، وقد سبق هذا المشروع مصنفات وكتب اهتمت بالتدليل للمختصرات المالكية المجردة في عصرنا، ومع أن هذه الصورة من صور إحياء التدليل لم تكتمل ولم تستجمع كل مختصرات الفقه المالكي ومصنفاته المجردة، إلا أن هناك نماذج رسمت الطريق للاهتمام بذلك، وسنكتفي من هذه الصورة بعرض نموذجين فقط هما: كتاب " مسالك الدلالة في شرح مسائل الرسالة"، وكتاب " مواهب الجليل من أدلة خليل".

كتاب "مسالك الدلالة في شرح مسائل الرسالة": لأحمد بن محمد الصديق الغماري: هذا الكتاب هو شرح على رسالة " ابن أبي زيد القيرواني"، اعتنى فيه بالأدلة للمسائل الفقهية خاصة من الأحاديث والآثار، وأصل هذا الكتاب اختصار لكتاب آخر لنفس المؤلف سماه "تخريج الدلائل لما في رسالة

القيرواني من الفروع والمسائل"، وفي ذلك يقول المؤلف: " فإني كنت وضعت على رسالة ابن أبي زيد كتابا خرّجت فيه دلائل ما اشتملت عليه من الفروع الفقهية، وأطلت فيه بإيراد أكثر الأحاديث وسمّيته تخريج الدلائل لما في رسالة القيرواني من الفروع والمسائل، ثم رأيت الاقتصار على حديث أو اثنين مع الإشارة إلى ما في الباب أسهل للتحصيل وأقرب للتناول، فاختصرته في هذا الجزء سمّيته مسالك الدلالة على مسائل الرسالة"[40].

منهجه في التدليل للمسائل: لقد دلّل الغماري للمسائل التي رأى أنها تحتاج إلى التدليل في كتاب الرسالة للقيرواني، متجنبا ما جاء في المتن وهو ظاهر لا يحتاج إلى دليل، وفي ذلك يقول: "وهو كأصله الذي لم أتعرّض فيه لجميع المتن بل حذفت منه ما هو ظاهر لا يحتاج إلى دليل"[41].

كما أن منهجه يقوم على عدم الاكتفاء بذكر الدليل فقط للمسائل، وإنما يُضيف إليه تخريج الأحاديث وبيان درجتها في أكثر الأحيان، فهو إذا ذكر الحديث يُبيّن من أخرجه، وقد يذكر ما قيل فيه من تصحيح أو غيره من كلام الأئمة، إذ كثيرا ما يتكلم على الأحاديث ورواتها[42].

كتاب "مواهب الجليل من أدلة خليل": لأحمد بن محمد الأمين بن أحمد الجكني الشنقيطي: وهو كتاب شرَحَ مختصر خليل بالأدلة من الكتاب والسنة والآثار، باعتبار أن كل العلماء السابقين الذين اعتنوا بشرح هذا المختصر لم يهتموا باستجلاب أدلة الفروع الواردة فيه، يقول عبد الله إبراهيم الأنصاري في تقديمه لهذا الكتاب: "قام باستجلاب ما وقف عليه من أدلة خليل، فجاء بحمد الله كتابه بمثابة تاج توّج به فروع مذهب إمام الأئمة إمام دار الهجرة، وغير خاف أنه لا يُستطاع التدليل على كل المسائل الفروعية الاجتهادية، ذلك ما حمل المؤلف على تسمية كتابه " مواهب الجليل من أدلة خليل"، فأتى بمن التبعيضية ليترك لنفسه خط الرّجعة، وما لا يُدرك كله لا يُترك كله"[43].

وفي سبب تأليفه لهذا الكتاب يذكر المؤلف في مقدمة مصنفه أنه ألّفه لِما سمعه من بعض طلبة العلم قولهم "من أين لخليل قوله كذا؟"، "من أين لمالك قوله كذا؟" خاصة أنهم لم يتذوقوا طعم الفقه حين خلوه من الدليل[44].

منهجه في التدليل لمختصر خليل: لقد ذكر المؤلف في مقدمة كتابه أنه إنما دلّل لما استطاع الوقوف عليه من أدلة فروع مختصر خليل الذي هو ما به الفتوى في مذهب الإمام مالك، وأنه سوف يُفوّت مسائل كثيرة لا يُستطاع التدليل عليها، لأن السبيل إليها محض الاجتهاد البحت، كما أنه يُؤكّد على بذله قصارى جهده في إجراء هذه المسائل على قواعد المذهب خلافيات أم وفاقيات، وقد جعل ديدن منهجه أنه إن وجد للمدونة نصا في الموضوع ساقه، فإن كان مرفوعا اكتفى به، وإن كان مجرّد فتوى من المذهب نظر؛ فإن عارضها النص أثبت به زادا لتلك الفتوى[45].

و"الجكني" قد أضاف إلى جانب التدليل للمسائل بالمنقول من الكتاب والسنة الاستدلال بالنظر تارة، وبالنقل عن إمام المذهب تارة أخرى في المسائل التي يُعوزه فيها الدليل من المنقول والأثر[46].

2- التدليل بتخريج الأحاديث وتصحيح الاستدلال في المصنفات المدللة – متطلباته ونماذجه -:

أ- توضيح الصورة ومتطلباتها: إن التخريج الحديثي وتصحيح الاستدلال هو الصورة الثانية من صور إحياء منهج التدليل في الفقه المالكي في عصرنا، باعتبار أن التخريج الحديثي يُعد من أهم مرتكزات ومتطلبات منهج التدليل الفقهي، وذلك لأجل بيان مراتب الأدلة حتى يتميّز صحيحها من سقيمها، فيُعتمد الراجح من الأقوال داخل المذهب، أو بين المذاهب، فلا يكفي وجود الأدلة على المسائل الفقهية؛ بل لابد من التأكد من صحة هذه الاستدلالات، خاصة وأن رواج الأحاديث الضعيفة والموضوعة في مدونات الفقه عموما شاهد حي على تلك الفجوة والجفاء بين الفقه والحديث[47].

ولا شك أن الاستدلال بالأحاديث دون التمسك بصحيحها يُمثّل ثغرة كبيرة في المؤلفات الفقهية، وهو خلل في الأسس إلى كل ما بُني عليها من آراء وترجيحات، ومن ثم تُنزع عنها الثقة وتفقد قيمتها العلمية[48]، كما تجب مراجعة بعض الفروع الفقهية في المدونات المالكية، والمخالفة للأحاديث الثابتة وذلك

ليس دائما بسبب التعصب كما يُشاع؛ وإنما للتعارض بين قواعد الشريعة القطعية وبعض أخبار الآحاد الظنية[49].

وقد لا يكفي التوقف عند حد التخريج الحديثي وتصحيح الاستدلال بالأحاديث، بل لا بد من تصحيح الاستدلال بالأدلة غير الأحاديث والآثار باعتباره من متطلبات إحياء منهج التدليل في عصرنا؛ خاصة وأن كثيرا من الأحكام الفقهية في المذهب المالكي بُنيت على أدلة ذات صبغة وقتية كالعرف والمصلحة مثلا، أو على توسع في الدليل الجزئي، أو على تخريج على مسألة مُجتهد فيها، وليست كل المسائل المذهبية مستنبطة استنباطا مباشرا من الدليل الأصولي المحدد، وبالتالي هناك الكثير من المسائل بحاجة إلى معرفة مبناها الصحيح؛ لأن التدليل هو مقدمة وعنوان إلى التجديد[50].

ب- نماذجه: من النماذج المعاصرة في التصنيف الفقهي المالكي التي اهتمت بتخريج الأحاديث والبحث عن درجتها طلبا للاستدلال الصحيح نجد كتابين مهمين هما: كتاب " الهداية تخريج أحاديث البداية"، وكتاب "تخريج الأحاديث النبوية الواردة في مدونة الإمام مالك".

كتاب "الهداية تخريج أحاديث البداية": لأحمد بن محمد الصديق الغماري: وهو كتاب قام فيه صاحبه بتخريج أحاديث كتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابن رشد الحفيد، ويسمى أيضا "هداية الرشد لتخريج أحاديث بداية ابن رشد"، وهو تخريج موسع من نمط تخريج المتقدمين كالزيلعي في " نصب الراية"، وهو من أمهات كتب التخريج التي ظهرت للناس حديثا؛ بل من أهمها[51].

ومع أن كتاب "بداية المجتهد" كتاب يهتم بالدليل؛ إذ يستعرض مُصنّفه المسألة الواحدة على المذهب المالكي، ثم على سائر الفقهاء المعتبرين عند جماعة المسلمين، فيُبيّن أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف موردا حجج كل واحد منهم، ثم يُرجّح ما يراه صوابا، فإن الغماري قصد أحد مستلزمات ومتطلبات التدليل وهو التخريج الحديثي، فسلك مسلك التخريج الموسع للحديث بجميع طرقه ورواياته، وما يدخل في بابه[52].

منهجه في تخريج أحاديث البداية: كانت طريقة الغماري في التخريج لأحاديث كتاب "بداية المجتهد" أن يرُدّ الحديث للكتب الستة إن وجد فيها، ولا يكتفي بذلك؛ بل يرُدّه لكل من علم أنه يرويه ذاكرا سائر الطرق والأسانيد ومختلف الروايات والألفاظ للحديث الواحد، ملتزما بتخريج الأحاديث المرفوعة فقط، دون الموقوفة على الصحابة من الآثار[53].

وهو مع نقص تخريجه للآثار الموقوفة على الصحابة؛ إلا أنه يبقى من أجلّ الأعمال في هذا العصر، وقد يتطوع أحد المهتمين بالمذهب المالكي ومدوناته - خاصة من طلبة العلم الشرعي- بإتمام هذا العمل الجليل في شطره المتبقي وهو تخريج الآثار.

كتاب" تخريج الأحاديث النبوية الواردة في مدونة الإمام مالك : للطاهر محمد الدرديري: وأصل هذا الكتاب رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه في الحديث بقسم الدراسات العليا الشرعية، فرع الكتاب والسنة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية، نوقشت عام 1403ه- 1983م، وهو الآن كتاب مطبوع منشور في ثلاثة مجلدات، نشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بالمملكة العربية السعودية[54].

منهج الباحث في تخريج أحاديث المدونة: وفي هذه الرسالة قام الباحث بتخريج جميع الأحاديث الواردة في المدونة - وعددها خمس مائة وواحد وخمسين حديثا- وترتيبها حسب ذكرها في المدونة على الأبواب الفقهية مع بيان ترقيم هذه الأحاديث و بيان درجتها من صحة وضعف[55]، وهو أيضا كالنموذج السابق اقتصر على تخريج الأحاديث المرفوعة دون الآثار؛ مما يتطلب جهدا إضافيا تكميليا من المهتمين بالمذهب المالكي علماء وطلبة.

3- التصنيف المدلل المستقل: - متطلباته ونماذجه-:

أ- توضيح الصورة ومتطلباتها: هذه الصورة من إحياء منهج التدليل في عصرنا إما أن تكون عن طريق تصنيف كتب مستقلة تهتم بالتدليل لمسائل المذهب المالكي في مختلف الأبواب الفقهية، اعتمادا على بعض المصنفات للمتقدمين أو المتأخرين، أو عن طريق الاهتمام بالتدليل لآحاد الأبواب الفقهية

في المذهب، كالعبادات أو المعاملات، أو جزء منها كالحج والصوم... إلا أننا في ذكر النماذج سنفصّل للجانب الأول بنموذجين، بينما نكتفي بذكر مثالين عن الجانب الثاني دون تفصيل.

ويتطلب التصنيف الفقهي المستقل في المذهب المالكي إلماما من المُصنّف بأصول المذهب ومصطلحاته حتى يقف على المعتمد والراجح والمفتى به في المذهب، كما يتطلب معرفة دقيقة بمصنفات المالكية للمتقدمين والمتأخرين؛ خاصة المعتمدة والمشهورة في المذهب، كما تعتبر المعرفة بقواعد علم التخريج الحديثي من متطلبات هذه الصورة والتي من شأنها مساعدة المُصنّف على الاستدلال بالصحيح، تماما كما تتطلب إلماما بعلم تخريج الفروع على الأصول، لأجل تخريج المسائل المستجدة على أصول المذهب.

ب- نماذجه: وسوف نركز في عرضنا لنماذج هذه الصورة في عصرنا على نموذجين عليهما مدار الاهتمام عند طلبة الأحكام الشرعية عموما، وطلبة العلم الشرعي خصوصا، وذلك لسهولة أسلوب المصنفين وبساطة ألفاظهما، نقصد بهما كتاب " الفقه الإسلامي وأدلته" وكتاب "مدونة الفقه المالكي وأدلته".

كتاب الفقه المالكي وأدلته: للحبيب بن طاهر، وهو كتاب في الفقه المالكي ومن أحدث المصنفات التي ظهرت في عصرنا، وهو تأليف قائم على الأدلة الشرعية قصد مؤلفه من وضعه إفادة من يقع بين يديه منهج العلماء في ممارستهم النصوص الدينية والأدلة الاجتهادية كيف طبقوها على القضايا الجزئية واستخرجوا لها أحكاما فقهية، وذلك من خلال إلحاق جميع مسائل الفقه بأدلتها التي وقع استنباطها منها؛ لأن من شأن منهج التدليل للمسائل الفقهية أن يقدّم ممارسة تطبيقية لعلم الأصول، وأن يكشف عن مدى استناد مسائل الفقه إلى الأدلة ليسهل تصنيفها إلى ما هو معلوم من الدين بالضرورة، وإلى ما مستنده النصوص والأدلة الثابتة كالقرآن والسنة، وإلى ما مستنده الرأي والأدلة المتغيرة كالعرف مثلا[56].

ويعد كتاب الحبيب بن طاهر من أهم كتب المالكية المعاصرة الأكثر اعتمادا لدى طلبة العلم الشرعي لربطه المسائل بأدلتها، وسهولة الأسلوب وبساطته، وتبويب المسائل وترتيبها، مع اعتماده على مصادر الفقه المالكي.

منهج المؤلف في التدليل للمسائل الفقهية: لقد ذكر "الحبيب بن طاهر" أنه اعتمد في صياغته لكتابه على كتاب "أقرب المسالك إلى مذهب مالك" للشيخ الدردير، ملحقا بالمسائل الفقهية الأدلة التي استنبطت منها، وقد حرص على أن لا يترك مسألة يوجد لها دليل مذكور أو تعليل عند فقهاء المالكية إلا ذكره، معتمدا في ذلك على أمهات المصادر في المذهب المالكي التي يعسر اقتناؤها أو يقل تداولها، وهو في كل ذلك يورد التوجيهات والتعليلات للأدلة المذكورة، ليُفهِم المطالع وجه وطريقة استخراج الحكم من الدليل وهو المقصود[57].

ولأن كتابه يهتم بعرض الأدلة وقواعدها؛ فإنه عرض الأدلة وفقا لتقسيم الأحكام من ناحية أركانها وسننها ومندوباتها، لذلك كان منهجه غير قائم على شرح نصوص، ولا تعليق على أقوال مدونات بعينها، بل جاء منهجا مفصلا في عرض الأدلة،[58] كما أن المؤلف لم يُحدّد إن كان يُخرّج الأحاديث ويُبيّن درجتها، وإن وجدنا ذلك في هوامش الكتاب؛ إلا أنه لا يذكر درجة الحديث في أغلب الأحيان، ومع كون الكتاب قيّما إلا أن له بعض النقائص، كإغفال مسائل كثيرة عن ذكر الدليل[59].

كتاب "مدونة الفقه المالكي وأدلته": للصادق عبد الرحمن الغرياني، وهو أيضا أحد كتب الفقه المالكي المعاصرة المهتمة بإحياء منهج التدليل، خاصة وأن مؤلفه أبرز دافعه من وضع الكتاب وهي أمور ثلاثة أحدها خلو الكتب التراثية من ترجيع المسائل إلى أدلتها من الكتاب والسنة والقواعد والأصول المعتمدة، باعتبار أن جمال الفروع بأصولها[60]، كما أن المتصفّح للكتاب يجد فيه إدراجا للمسائل والقضايا الفقهية المعاصرة.

منهج المؤلف في التدليل للمسائل الفقهية: اهتم الغرياني في هذا الكتاب بذكر الأدلة من الكتاب والسنة والأصول والقواعد العامة، وقد بيّن

منهجه في ذلك من خلال أنه لا يستدل على شيء من الأحكام بالحديث الضعيف، إلا إذا كان أكثر العلماء على العمل به، وحين لا يكون في المسألة دليل غيره؛ لأن الضعيف عنده خير من آراء الرجال، كما أنه يذكره للاستئناس فقط؛ لأن للمسألة دليل آخر غيره، أو أن المسألة متعلقة بفضائل الأعمال التي لا يُنكر الاستدلال عليها بالضعف غير الشديد، ولا يسكت حينئذ عن الحديث، بل يذكر ضعفه، أما كل حديث سكت عنه؛ فهو صالح للاستدلال به عند العلماء[61].

وفي طبعة الكتاب المزيدة اعتنى بتخريج السنن والآثار من حيث التصحيح والتضعيف لكل الأحاديث المرفوعة ، كما أن منهجه جاء مجملا في عرض الدليل، حيث يعرض الحكم وأدلته من القرآن والسنة، كما يعرض أقوال العلماء، وإن افتقر كتابه بعد ذلك للمناقشات العميقة كتلك التي وُجدت في كتاب "الحبيب بن طاهر" ومع ذلك فهو كتاب قيّم من حيث اهتمامه بالتدليل للمسائل الفقهية في المذهب المالكي[62].

أما عن الجانب الثاني من التصنيف المدلل المستقل، والذي يهتم بالتدليل لباب من الأبواب الفقهية، أو جزء منها فتمثله جملة من المؤلفات نذكر منها نموذجين فقط دون تفصيل لهما:

كتاب "فقه العبادات وأدلته على مذهب السادة المالكية": لأحسن زقور، وهو كتاب تم فيه التدليل لمسائل باب العبادات من المذهب المالكي.

كتاب "الحج في الفقه المالكي وأدلته": للإمام عبد الله بن طاهر، وهو كتاب اهتم بالتدليل لجزء من باب المعاملات وهو الحج وفقا لأحكام المذهب المالكي.

الخاتمة:

النتائج: نخلص في نهاية هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

1- منهج التدليل الذي يقوم على ربط الفروع الفقهية بأدلتها، سواء النقلية (النصوص) أو العقلية، منهج أصيل في المذهب المالكي جسدته مصنفات الكثير من المتقدمين، وأحيته بعض مصنفات المعاصرين.

2- هناك أسباب حقيقية تقف وراء تحييد منهج التدليل وغلبة منهج التجريد عليه في مختصرات و متون متأخري المذهب المالكي؛ غير أن ذلك لا يُؤسّس للاتهام الذي شاع عن المذهب أنه أقل المذاهب الفقهية إعمالا للدليل والاستدلال للفروع والمسائل الفقهية.

3- إن إحياء منهج التدليل في عصرنا ضرورة يتطلبها الوعي والنهضة التي شهدتها العلوم الشرعية، وكذا لجملة من الفوائد والغايات التي يُحققها في الفقه الإسلامي، خاصة وأنه يُمثّل جمال الفقه وحلية الفتوى وطرازها.

4- يُعد التدليل للمختصرات الفقهية والمتون المجرّدة عن الدليل – خاصة منها المختصر الخليلي الذي استقر عليه متأخروا المالكية- أولى صور إحياء منهج التدليل في عصرنا، مثلته بعض المصنفات أهمها كتاب "مسالك الدلالة في شرح الرسالة" للغماري، وكتاب "مواهب الجليل من أدلة خليل" لأحمد الجكني الشنقيطي، وهما خير نموذجين لهذه الصورة..

5- إن تخريج الأحاديث النبوية وتصحيح الاستدلال في المصنفات المدلّلة هو الصورة الثانية من صور إحياء منهج التدليل في عصرنا، ومع قلة النماذج في هذه الصورة للمذهب المالكي، إلا أن كلا من كتاب "الهداية تخريج أحاديث البداية" لأحمد بن الصديق الغماري، وكتاب "تخريج الأحاديث النبوية الواردة في مدونة الأمام مالك بن أنس" للطاهر محمد الدرديري يمثل تطبيقا عمليا لهذه الصورة في المذهب المالكي، بل إن كتاب "الغماري" ضاهى بعض كتب المتقدمين في التخريج "كنصب الراية " للزيلعي.

6- أما التصنيف المدلل المستقل؛ فهو الصورة الثالثة لإحياء منهج التدليل في عصرنا، وقد مثّله نموذجان عليهما مدار اهتمام طلبة العلوم الشرعية في هذا العصر، نقصد بهما كتاب "الفقه المالكي وأدلته" للحبيب بن طاهر، وكتاب "مدونة الفقه المالكي وأدلته" للصادق عبد الرحمن الغرياني.

7- ومع عرضنا لصور إحياء هذا المنهج الأصيل في المذهب المالكي وبعض نماذجه في التصنيف الفقهي المعاصر، إلا أن ذلك يعتبر جهدا ضئيلا في حق هذا المذهب الأصيل والمعتدل، يحتاج إلى جهود أكثر واهتمام أكبر

لإعطائه المكانة الحقيقية التي يستحقها مؤسسه إمام دار الهجرة وعالم المدينة الذي شهد له حديث الرسول ﷺ.

التوصيات والاقتراحات: من أهم الاقتراحات التي نتوجه بها إلى الباحثين وطلبة العلم الشرعي عموما، وإلى المهتمين بالمذهب المالكي خصوصا:

1- إكمال النقص الذي تسجله بعض المصنفات التي اهتمت بالتدليل لكتب المذهب المالكي عن طريق التخريج الحديثي، ككتاب "الهداية تخريج أحاديث البداية"، وكتاب "تخريج الأحاديث النبوية الواردة في مدونة الإمام مالك"، والتي خرّجت للأحاديث المرفوعة دون الموقوفة (الآثار)، مما يتطلب تخريجا لها في جانب الآثار كجهد مكمّل من المهتمين بالمذهب المالكي.

2- أن يُدرج ضمن اهتمامات واختيارات الطلبة والباحثين في مرحلتي الماستر والدكتوراه التخريج الحديثي للمصنفات المالكية المدللة، والبحث عن مدى صحة الاستدلالات من السنة على وجه الخصوص.

3- اهتمام الباحثين في مجال دراسات المذهب المالكي المدلل بأكثر من التخريج للأحاديث الواردة في المصنفات المالكية، وهو التأكد من صحة الاستدلالات وعدم مخالفتها للأصول والقواعد العامة، خاصة في المصنفات التي صُنّفت في عصر التقليد والتعصب.

4- إقامة دراسات علمية حول المصنفات الفقهية المالكية المعاصرة كالفقه المالكي وأدلته للحبيب بن طاهر، ومدونة الفقه المالكي وأدلته للصادق الغرياني، حول مدى التزامها بالأقوال المعتمدة في المذهب المالكي ورجحانها في عصرنا.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا/ الكتب:

1- الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيف الدين علي بن محمد الآمدي (ت 631ه)، علق عليه الشيخ عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1402ه.

2- الإشارة في أصول الفقه ويليه الحدود في الأصول، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت 474ه)، تحقيق حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.

3- أعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن حريز الزرعي المشهور بابن القيّم الجوزية (ت 751ه)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، 1973م.

4- تخريج الأحاديث الواردة في مدونة الإمام مالك بن أنس، الطاهر محمد الدرديري، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط1، 1406ه.

5- الفقه المالكي وأدلته، الحبيب بن طاهر، مؤسسة المعارف، بيروت، ط4، 1426ه، 2005م.

6- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت 660ه)، راجعه وعلّق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1414ه، 1994م.

7- الكليات، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء (ت1094ه)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998م.

8- لسان العرب،محمد بن مكرم جمال الدين بن منظور(ت 711ه)، دار صادر، بيروت، دط، دت.

9- مدونة الفقه المالكي وأدلته، الصادق عبد الرحمن الغرياني، دار ابن حزم، ط1، 1436ه، 2015م.

10- مسالك الدلالة في شرح مسائل الرسالة، أحمد بن الصديق الغماري، صحّحه وأشرف عليه:عزيز إيغزير، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423ه، 2002م.

11- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1429ه، 2008م.

12- المعجم الوسيط، إبراهيم أنس وآخرون، دون معلومات النشر.

13- مناهج البحث العلمي، عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977م.

14- منهج البحث في الفقه الإسلامي، عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المكتبة المكية، المملكة العربية السعودية، ط2، 1424ه.

15- منهج كتابة الفقه المالكي بين التجريد والتدليل، بدوي عبد الصمد الطاهر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط1، 1423ه، 2002م.

16-الموافقات في أصول الأحكام، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي المشهور بالشاطبي (ت 790ه)، علّق عليه: الشيخ محمد حسنين مخلوف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،1341ه.

17- مواهب الجليل من أدلة خليل، أحمد بن محمد الأمين بن أحمد الجكني الشنقيطي، اعتناء: عبد الله إبراهيم الأنصاري، 1403ه، 1983م.

18- الهداية تخريج أحاديث البداية، أحمد بن الصديق الغماري، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407ه، 1987م.

ثانيا/ الأبحاث والمقالات:

18- التحقيق في دعوى مخالفة المذهب المالكي للدليل، حاتم باي، اختصار للدراسة منشور على الرابط: تاريخ الاطلاع:2018/08/11.

alwaei.gov.kw/Site/Pages/ChildDetails.aspx?PageId=992&Vol=613

19- التدليل في مذهب الإمام مالك وأثره في التجديد الفقهي، الأعمال الكاملة لمؤتمر الإمام مالك، الجزء الثاني، 1435ه، 2013م، الجامعة الأسمرية الإسلامية: منشور على الرابط: تاريخ الاطلاع: 2019/04/13.

www.asmarya.edu.ly/journal2/wp-content

20- دراسات في منهج القاضي عبد الوهاب الاستدلالي من خلال كتابيه: الإشراف والمعونة، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الأول القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، المنعقد بدبي، في الفترة الممتدة من 13إلى 19 محرّم 1424ه، الموافق ل: 16- 20مارس 2004م.ط1، 1425ه، 2004م.

21- ضوابط في مجال الفتوى، قطب الريسوني، منشور على الرابط: تاريخ الاطلاع: 2019/04/14. midad.com/article/199875

22- على خطى عبد الوهاب، تعريف بمشروع الفقه المالكي بالدليل الذي تضطلع به دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الأول القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي.

23- الفقه المالكي بين التدليل والتجريد- نحو منهج معاصر للإصلاح المذهبي- محمود سلامة محمد الغرياني، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الأول القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي.

24- لمحة عن عناية فقهاء المالكية بالتصنيف الفقهي المدلّل، محمد العربي بوضياف، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الأول القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي.

25- المتأخرون بين التجريد والتدليل، الصادق الغرياني، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الأول القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي.

26- مراحل النظر في النازلة الفقهية، خالد بن عبد الله المزيني، ورقة بحثية مقدمة إلى الحلقة البحثية التي ينظمها مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1430ه.

27- مناهج التأليف في كتب الأدلة عند المالكية، خالد خجراب، ورقة مقدمة إلى ملتقى مناهج التأليف الفقهي ونماذجها في مؤلفات المالكية، المنعقد بقاعة محاضرات نادي بدر الثقافي بغرداية، الجزائر بتاريخ: 25-26 ربيع الثاني1436ه، الموافق ل: 14-15 فيفري 2015م.

28- الوصل بين الفقه والحديث- الضرورة والإجراء- قطب الريسوني، مجلة البيان، منشور بتاريخ: 27 شوال 1428ه، 2007/11/08م،على الرابط: midad.com/article/214757، تاريخ الاطلاع: 2019/04/13.

الهوامش:

[1]- جمال الدين بن منظور(ت 711ه)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، دط، دت، مج2، ص383.

[2]- إبراهيم أنس وآخرون، المعجم الوسيط، دون معلومات النشر، ص997.

[3]- عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977م، ص4.

[4]- المرجع نفسه، ص5.

[5]- ابن منظور، لسان العرب، مج11، ص ص248-249.

[6]- أبو البقاء الكفوي (ت 1094ه)، الكليات، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998م، ص439.

[7]- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1429ه-2008م، مج1، ص763.

[8]- ديارا سياك، التدليل في مذهب الإمام مالك وأثره في التجديد الفقهي، ورقة بحثية مقدمة إلى ملتقى الإمام مالك المنعقد عام 2013م، الأعمال الكاملة لمؤتمر الإمام مالك، الجزء الثاني،1435ه، 2013م. الجامعة الأسمرية الإسلامية : www.asmarya.edu.ly/journal2/wp-content، ص808.

[9]- حمدي عبد المنعم شلبي، دراسات في منهج القاضي عبد الوهاب الاستدلالي من خلا كتابيه: الإشراف والمعونة، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الأول: القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي،

المنعقد بدبي، في الفترة الممتدة من 13إلى 19 محرّم 1424ه، الموافق ل: 16- 20 مارس 2004م، ط1، 1425ه، 2004م، مج4، ص404.

[10]- بدوي عبد الصمد الطاهر، منهج كتابة الفقه المالكي بين التجريد والتدليل، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط1، 1423ه، 2002م، ص79- بتصرف-.

[11]- علي بن محمد الآمدي (ت 631ه)، الإحكام في أصول الأحكام، تع: الشيخ عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1402ه، ج4، ص118.

[12]- أبو الوليد الباجي(ت 474ه)، الإشارة في أصول الفقه ويليه الحدود في الأصول، تح: حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ص104.

[13]- محمود سلامة محمد الغرياني، الفقه المالكي بين التدليل والتجريد- نحو منهج معاصر للإصلاح المذهبي- ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الأول: القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، مج6، ص426.

[14]- ابن منظور، لسان العرب، مج3، ص ص115-119.

[15]- حمدي عبد المنعم شلبي، دراسات في منهج القاضي عبد الوهاب البغدادي الاستدلالي، مج4، ص406.

[16]- بدوي عبد الصمد الطاهر، منهج كتابة الفقه المالكي، ص19.

[17]- قطب الريسوني، الوصل بين الفقه والحديث - الضرورة والإجراء، مجلة البيان، ، منشور على الرابط:
midad.com/article/214757، بتاريخ:27 شوال 1428ه الموافق ل: 2007/11/08 م، تاريخ الاطلاع:2019/04/13

[18]- ديارا سياك، التدليل في مذهب الإمام مالك، ص812.

[19]- المرجع نفسه، ص805. خالد بن عبدالله المزيني، مراحل النظر في النازلة الفقهية، ورقة بحثية مقدمة إلى الحلقة البحثية التي ينظمها مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 14030ه، ص16.

[20]- ديارا سياك، التدليل في مذهب الإمام مالك، ص815. قطب الريسوني، الوصل بين الفقه والحديث.

[21]- قطب الريسوني، ضوابط في مجال الفتوى، منشور بتاريخ:27شوال1428ه/2007/11/08م على الرابط: midad.com/article/199875، تاريخ الاطلاع: 2019/04/14.

[22]- بدوي عبد الصمد الطاهر، منهج كتابة الفقه المالكي، ص ص10-11- بتصرف-.

[23]- العز بن عبد السلام (ت660ه)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تع: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1414ه، 1994م، ج2، ص 159.

[24]- ابن القيم الجوزية (751ه)، أعلام الموقعين عن رب العالمين، تح: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، 1973م، ج4، ص 260.

[25]- انظر: قطب الريسوني، الوصل بين الفقه والحديث. بدوي عبد الصمد الطاهر، على خطى القاضي عبد الوهاب- تعريف بمشروع الفقه المالكي بالدليل الذي تضطلع به دار البحوث

للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الأول: القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، مج7، ص ص599،598.محمود سلامة الغرياني، الفقه المالكي بين التدليل والتجريد، مج6، ص427.

[26]- محمود سلامة الغرياني، الفقه المالكي بين التدليل والتجريد، مج6، ص ص 428-429.

[27]- أحمد بن محمد الأمين الجكني الشنقيطي، مواهب الجليل من أدلة خليل، اعتناء: عبدالله إبراهيم الأنصاري، مطبوعات إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، 1403ه-1983م، ج1، ص ص9،8.

[28]- ديارا سياك، التدليل في مذهب الإمام مالك، ص805.

[29]- أبو إسحاق الشاطبي (ت 836ه)، الموافقات في أصول الأحكام، تع: محمد حسنين مخلوف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دط، دت، ج1، ص ص 61-62.

[30]- الصادق الغرياني، المتأخرون بين التجريد والتدليل، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الأول القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، مج6، ص505.

[31]- انظر: ديارا سياك، التدليل في مذهب الإمام مالك، ص805. محمود سلامة الغرياني، الفقه المالكي بين التدليل والتجريد،مج6 ص429. الصادق الغرياني، المتأخرون بين التجريد والتدليل،ص ص516، 517، ص528.

[32]- انظر: ديارا سياك، التدليل في مذهب الإمام مالك، ص816. بدوي عبد الصمد الطاهر، منهج كتابة الفقه المالكي، ص9.

[33]- انظر: محمود سلامة الغرياني، الفقه المالكي بين التدليل والتجريد، مج6، ص429. الصادق الغرياني، المتأخرون بين التجريد والتدليل، مج6، ص 549.

[34]- بدوي عبد الصمد الطاهر، منهج كتابة الفقه المالكي، ص ص72-74.

[35]- المرجع نفسه، ص ص78،79.

[36]- حاتم باي، التحقيق في دعوى مخالفة المذهب المالكي للدليل، اختصار للدراسة منشور على الرابط:

alwaei.gov.kw/Site/Pages/ChildDetails.aspx?PageId=992&Vol=613

[37]- المرجع نفسه.

[38]- محمود سلامة الغرياني، الفقه المالكي بين التدليل والتجريد، ص ص 429-441.

[39]- المرجع نفسه، ص441.

[40]- أحمد بن الصديق الغماري، مسالك الدلالة في شرح مسائل الرسالة، صحّحه وأشرف عليه عزيز إيغزير، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423ه- 2002م، ص7.

[41]- المرجع نفسه.

[42]- بدوي عبد الصمد الطاهر، منهج كتابة الفقه المالكي، ص222.

[43]- أحمد بن أحمد الجكني الشنقيطي، مواهب الجليل من أدلة خليل، ج1، ص4.

[44]- المرجع نفسه، ج1، ص8.

[45]- نفسه، ص11.

[46]- بدوي عبد الصمد الطاهر، منهج كتابة الفقه المالكي، ص225.

[47]- قطب الريسوني، الوصل بين الفقه والحديث.
[48]- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، منهج البحث في الفقه الإسلامي، المكتبة المكية، المملكة العربية السعودية، 1424ه، ص142.
[49]- محمد العربي بوضياف، لمحة عن عناية فقهاء المالكية بالتصنيف الفقهي المدلل، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الأول القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، مج7، ص39.
[50]- محمود سلامة الغرياني، الفقه المالكي بين التدليل والتجريد، مج6، ص420.
[51]- بدوي عبد الصمد الطاهر، منهج كتابة الفقه المالكي، ص ص 228- 229.
[52]- أحمد بن الصديق الغماري، الهداية تخريج أحاديث البداية، تح: مجموعة من المحققين، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407ه، 1987م، ج1، ص63.
[53]- المرجع نفسه.
[54]- الطاهر محمد الدرديري، تخريج الأحاديث الواردة في مدونة الإمام مالك بن أنس، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط1، 1406ه.
[55]- المرجع نفسه، ج1، ص10.
[56]- الحبيب بن طاهر، الفقه المالكي وأدلته، مؤسسة المعارف، بيروت، ط4، 1426ه- 2005م، ج1، ص6.
[57]- المرجع نفسه، ج1، ص7.
[58]- خالد خجراب، مناهج التأليف في كتب الأدلة عند المالكية، ورقة بحثية مقدمة إلى ملتقى مناهج التأليف الفقهي ونماذجها في مؤلفات المالكية، المنعقد بقاعة محاضرات نادي بدر الثقافي بغرداية، الجزائر بتاريخ: 25-26 ربيع الثاني1436ه، الموافق ل: 14-15 فيفري 2015م، طباعة دار صبحي للطباعة والنشر- متليلي- غرداية، ص ص 66-65.
[59]- بدوي عبد الصمد الطاهر، منهج كتابة الفقه المالكي، ص226.
[60]- الصادق عبد الرحمن الغرياني، مدونة الفقه المالكي وأدلته، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1436ه، 2015م، ج1، ص ص 5-6.
[61]- المرجع نفسه، ج1، ص6
[62]- خالد خجراب، مناهج التأليف في كتب الأدلة عند المالكية، ص66.